

هو او كان قد لزم في الوكاله و بال اريك كل  
و قضا على خلاف ههنا سوا او عامد لا يقدر  
و فاقه يجعل مختلف فيهم بما عليه عرض على  
يضية لا فيما حافظا لكتابات المشهوره او  
الاجماع و ان نفس لقضا مختلفا فيهم  
بامضا آخره لقضا بجره اوله فيظاها و بانها  
ولو بشهادة زور او ادعاء بسبب معين و يقضى

1957